الفصل التاسع

المشروع الأمريكي للشراكة

تم التوصل من خلال دراسة وتحليل بعض المعلومات وفرتها المصادر من كتب ودراسات ومقالات وبيانات وإحصاءات ووثائق، إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يأتي:-

1- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

3- إن إرادة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي وهو مما يضعف عملية التنمية.

4- إن مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية، وضعف العلاقات العربية البينية، وغياب الديمقراطية، أدى إلى ضعف الثقة بين الدول العربية وخلق حالة من التخوف والتحسب، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي منعت البعض منها من أن تكون سيدة قرارها.

5- إن عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي أدى إلى ضعف اتخاذ القرار العربي الحر الذي يهتم بتنظيم الحياة السياسية للمجتمع العربي.

6- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.

7- ضعف وجود ديموقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة.

8-حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع ستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.

9- إن الإمكانات القطرية مهما اتسعت تبقى عاجزة عن الإيفاء بكل مستلزمات التطور والنمو وبخاصة في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الواسعة والمتسارعة والمنافسة في إطار توجهات العولمة.

10- إن انعدام الثقة وضعف الإرادة السياسية لدى بعض البلدان العربية في إقامة تعاون اقتصادي مشترك، هي من المشكلات الكبرى (الصامتة) التي تقف

حائلاً أمام مشروعات التعاون النزيه الذي يعود بالفائدة على المنطقة العربية كلها. هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية ودولية من جهة أخرى، تجعل الدول العربية أمام تحديات كبيرة تلزمها باستنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب العمل العربي المشترك.

11- إن التعبئة السياسية تشكل مستوى من مستويات التنمية الاقتصادية وآلية من آلياتها، وتقوم بدورها عن طريق أجهزة وآليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة في تطوير الأداء السياسي وإجراءات على الأرض، أو داخل البناء الاجتماعي.

12- أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من الأهداف والطموحات، أو لأن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافأ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

13- تعسف السلطة في كثير من أقطار الوطن العربي تجاه حرية الإنسان العربي السياسية، وما تنشره الصحف حول الاعتقالات، ومنع المظاهرات، وحجب المواقع الألكترونية، ومصادرة الصحف، ووقف الأنشطة السياسية، وعمليات الفصل والإقصاء التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية للإنسان العربي تحد من قدرته على ممارسة دوره بنجاح داخل مجتمعه، وتحول دون نجاحه في الوصول إلى الحد الأدنى من أهدافه وتطلعاته المحلية والوطنية والقومية.

14- تشير غالبية الدساتير العربية والتشريعات بوضوح إلى أن الشعب هو صاحب الملكية، وأنه هو الذي يقود التنمية في الوطن العربي، إلاّ أن واقع الحال يشير إلى أن بصمات الأنظمة الشمولية ما زالت قائمةً وبلا حدود وبإمكان السلطة إلغاء أي تشريع أو قانون يتعارض مع فلسفتها السياسية، أوتعطيله، بغض النظر عما نصت عليه الدساتير.

15- إن كثيراً مما يعدُّه السياسيون في السلطة أيدلوجيات اقتصادية أو نظريات تنموية والتي تعبر بالضرورة عن المذهب السياسي الذي تنطلق منه هذه النظريات، غالباً ما تكون أقنعة تختفي خلفها فلسفة الفكر السياسي الذي قد يمثل التبعية في القرار، أو تختفي وراءها المصالح الشخصية، هذا من شأنه زيادة حالة التخلف الاقتصادي، أو عدم مواكبة التطور العلمي

والتكنولـوجي، وخاصـة فـي العلـوم التـي تتضـمن نهجـاً للتطـور العلمـي الحديث.

16- إن اعتمـاد السياسـيين لتنفيـذ سياسـة التعـاون المشـترك مـع الـدول الأخـرى لأسـباب غيـر اقتصـادية، وتلقـي الخبـرات الأجنبيـة للسـبب المـذكور دون إطار سياسي واقتصادي محدد ضمن معايير وثوابت مصلحة البلد يسبب بالتأكيد تداخلاً عرضياً مع ما يفكر به الاقتصاديون.

17- إن حالـة عـدم الاسـتقرار السياسـي واردة مـع كيفيـة اسـتلام السـلطة وكيفيـة المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل السلطة تضحي بكثيـر مـن البـرامج الاقتصـادية والاجتماعيـة مـن أجـل إنجـاح برامجهـا السياسية والمحافظة على النظـام السياسـي، ومـن ذلـك نـرى تـأثيراً مباشـراً لكل ما تقدم على الحياة الاقتصادية في الوطن العربي.

18- إن المحـددات السياسـية المتعلقـة بانتقـال السـلطة وامتلاكهـا تـؤثر بطريقـة أو بأخرى في صنع القرار العام سواء في السياسة الداخلية وفي علاقاتها مع الدول الأخرى، وإن هذا الأسلوب ينعكس بصورة مباشرة على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بإدارة الدولة السياسية والاقتصادية.

19- إن البيئة السياسية مؤثرة فـي التنميـة الاقتصـادية العربيـة بشـكل مباشـر مـن خـلال امتلاكهـا القـرار ومتابعـة التنفيـذ وقبـل ذلـك التشـريع والقـانون الـذي يحكم فلسفة اقتصاد البلد.

20- لا يمكـن الفصـل بـين الاسـتقلال الاقتصـادي والاسـتقلال السياسـي للتـرابط الوثيـق بـين الاسـتقلالين، ولا يمكـن أن يكـون هنـاك اسـتقلال سياسـي مـع التبعية الاقتصادية والعكس صحيح.

21- إن عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربـي هو واحد من أسباب التخلف.

22- هنـاك ضـعف فـي التخطـيط التنمـوي الاقتصـادي والإنسـاني فـي الـوطن العربـي، أو عـدم طـرح نظريـات علـى مسـتوى التخطـيط يمكـن أن تعـالج مشاكل الإنسان العربي الاقتصادية.

23- تُعد البطالـة مـن أخطـر التحـديات التـي تواجـه العمليـة التنمويـة فـي الـوطن العربـي، ويقـدر متوسـط نسـبة البطالـة فـي الـدول العربيـة بنحـو15% مـن إجمالي قوة العمل، أي بمعنى أن هناك أكثر من 15 مليون عاطل يبحثون عن العمل من القادرين عليه ولا يجدونه.

24- إن انتهـاج سياسـات اقتصـادية ومالـية وتجاريـة تؤهـل للانـدماج بالاقتصـاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

25- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطار القانوني والتشريعي التي تحكم أصول وقواعد السياسات الاقتصادية.
26- إن مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية من أبرز المظاهر الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.
27- أدى استمرار الازدياد السكاني في المدن الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، إلى زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات. وإن نسبة زيادة سكان المناطق الحضرية تتماشى إيجابياً مع نسبة الزيادة السكانية العامة حيث بلغت نسبة سكان الحضر سنة 2000 إلى أكثر من 53% من إجمالي سكان الوطن العربي بينما كانت النسبة 40% خلال العام 1975 ويتوقع أن تصل النسبة إلى أكثر من75% عام 2015، علماً بأن تلك النسبة تتفاوت بين الدول العربية، ففي الوقت الذي تبلغ أكثر من 90% في الكويت قطر والبحرين ولبنان، تصل إلى حوالي 30% في الصومال والسودان وجزر القمر واليمن.
28- إن هناك نقصاً حاداً في الطاقة غير المتجددة وفي الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة في بعض البلدان العربية.
29- عدم تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح والمتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.
30- وجود أنظمة وقوانين اقتصادية محلية معيقة لتحرك رأس المال العربي داخل المنطقة العربية، وتفاوت مستويات الحماية الجمركية، وغياب جهاز إعلامي فاعل لجلب الاستثمارات الأجنبية.
31- تخلف كبير في مجال الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتنمية البشرية.
32- كثرة القيود غير الجمركية (الفنية، الإدارية، النقدية، المالية، الكمية) وكذا الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية (رسوم الطوابع، رسوم القنصليات، رسوم المرور...)، هذه القيود التي تؤثر في قيمة السلع وكلفتها، وبالتالي في حرية حركتها بين أسواق الدول العربية.
33- ارتفاع تكلفة نقل السلع، وعدم توفر وسائل نقل منتظمة يشكلان عائقاً أمام تطور التجارة العربية البينية.
34- وجود مشاريع أخرى بديلة للتعاون العربي، كالشرق أوسطية، والأورو-متوسطية والتي انطوت تحتها معظم الدول العربية.
35- فلسفة النظام الاقتصادي للدولة تتبع النظام السياسي وترتبط به، فإذا كان النظام السياسي في طريق الاحتكار الشمولي فإن النظام الاقتصادي سيقوم بإلغاء الملكية الفردية وتعزيز سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وكذلك الموارد المختلفة.

36- لقد اهتمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بموضوع النفط العربي، الذي أصبح ركناً أساسياً من أركان التخطيط الستراتيجي لسياسات هذه الدول وأعطى مركزاً مهماً في موضوع التنافس فيما بينها، وأصبح من يمتلك القدرة على السيطرة عليه فإنه يمتلك رجحان كفته في الصراع الدولي.

37- تعرضت العديد من الدول العربية للعقوبات الاقتصادية، من أهمها العراق التي وقعت تحتها منذ العام 1990 وليبيا التي جمدت العقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، بينما ما تزال تفرض عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن السودان والسلطة الفلسطينية التي تخضع لعقوبات وحصار اقتصادي خانق من قبل إسرائيل.

38- اتجاه السياسات الاقتصادية نحو القطرية والإقليمية يجعل السياسات الاقتصادية مكرسة للواقع الذي رسمته معاهدة سايكس بيكو الاستعمارية عام 1916.

39- عدم تمكن البلد العربي منفرداً من التعامل مع السوق الدولية بندية مقتدرة سواء في التصدير أو الاستيراد لعدم قدرته على مواجهة الكتل الاقتصادية الكبيرة يمكن الشركات متعددة الجنسيات من النفاذ في الأسواق العربية بحرية والتحكم في الاقتصاد العربي.

40- عجزت جامعة الدول العربية عن لمّ الشمل العربي بوساطة منظماتها الاقتصادية التي تمتلك الرؤية الحقيقية لمشاكل البلدان العربية الاقتصادية ولا تمتلك القدرة على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

41- عدم وجود خطة عربية شاملة تقوم على أساس مسح قدرات الوطن العربي البشرية والطبيعية والمالية على الرغم من وجود المؤتمرات العربية والستراتيجيات الاقتصادية التي تتحدث عن ذلك.

42- إن البلدان العربية تقترب من التنافس مما هوعليه من التكامل العربي الذي يدعو إلى التوزيع الصناعي والزراعي على الدول العربية لتعظيم النفع العام مع مراعاة إعطاء الأهمية اللازمة للدول التي لا تمتلك المقومات الضرورية لمواجهة حركة التقدم الاقتصادي.

43- لم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة. ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين والإمارات والأردن والكويت وتونس وسلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية والمغرب والجزائر وجيبوتي لبنان وموريتانيا ومصر واليمن) والباقي(5) دول

دخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا وليبيا والعراق والسودان والصومال) وهذا الترتيب يخضع لاعتبارات سياسية واضحة.

44 - إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن ضعف إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال امكانياتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية.

45- إن مؤشر التنمية البشرية في الوطن العربي توزع على ثلاث مجاميع منها دول ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، وبحسب الترتيب هي (البحرين والكويت والإمارات وقطر)، ودول ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وبحسب الترتيب هي (ليبيا ولبنان والسعودية وسلطنة عمان والأردن وتونس وسوريا ومصر والجزائر)، ودول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة، وبحسب الترتيب هي (اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا) ولم يتم إدراج العراق والصومال وفلسطين في التقرير العام.

46- أما وضع الدول العربية من حيث مؤشر المركب للمخاطرة القطرية تم تصنيف 18 دولة عربية كآلاتي:

أ- (3) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة جداً هي: الكويت والإمارات وسلطنة عمان.

ب- (8) دول عربية في درجة مخاطرة منخفضة هي: البحرين والسعودية وليبيا وتونس والمغرب وسوريا والأردن وقطر.

ج- (3) دول عربية في درجة مخاطرة معتدلة هي: مصر واليمن والجزائر.

ح- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي: السودان ولبنان.

خ- دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جداً هي: العراق والصومال.

47- كان من نتائج استمرار الدول العربية في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي واتباع سياسات نقدية تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار أن اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ منتصف التسعينات ولم يتجاوز معدل التضخم في أي من الدول العربية 5.0 % في العام 2001 باستثناء السودان التي بلغ فيها معدل التضخم 7.4 في ذلك العام. ويقدر انخفاض الأسعار في العام 2001 مَقيساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في كل من السعودية بنسبة (-0.8 %) وقطر بنسبة (-0.7%) وعمان بنسبة (-1.0) % وليبيا بنسبة (-8.1) %، وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار 4.7 % في موريتانيا، تليها اليمن 4.3 % والجزائر بنسبة

4.2 %، وارتفعت الأسعار في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.5 % في البحرين وسورية و2.2 % في مصر.

48- عدم حصول تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار للدول العربية مجتمعةً، لعدم بلوغ قيمة المؤشر الواحد الصحيح، حيث بلغت 0(94419.)، بينما سجلت أربع دول عربية قيماً مرتفعة في المؤشر تجاوزت الرقم (2) الأمر الذي يؤكد وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشراً على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف وهذه الدول هي (الكويت ولبنان والمغرب واليمن) وسجلت ست دول عربية قيمة تتراوح بين 1 إلى أقل من 2 في المؤشر، الأمر الذي يؤكد وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الأردن والبحرين والجزائر وسوريا وقطر وليبيا). وسجلت ثماني دول عربية قيمة تقل عن الواحد الصحيح في المؤشر، الأمر الذي يؤكد عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار فيها وهذه الدول هي (الإمارات وتونس وجيبوتي والسعودية والسودان وعمان ومصر وموريتانيا).

49- تبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي 82،54% وتأتي الأردن في المرتبة الاولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى 6،86% تليها لبنان. أما أقل معدل فيأتي في الصومال ويبلغ 24% فقط واليمن 38%. إن الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الـ15 عاماً ولم يتعلموا القراءة والكتابة وهم الأميون تبلغ نسبتهم حوالي 40% من السكان البالغين في الوطن العربي، وتتفاوت هذه النسبة بين71% كما في اليمن و9% كما في الأردن أي أقل من نصف المتوسط بالنسبة للدول النامية والبالغة حوالي 26%. وتتصدر البحرين أعلى معدل بالالتحاق بالمدارس الثانوية إذ تبلغ 92% تليها قطر 78% والأردن 76% حتى موريتانيا حيث تبلغ 17%.

50- تشكل نسبة القوى العاملة في الوطن العربي 28% إذ يبلغ العدد حوالي 51،82 مليوناً وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 63،3% من مساحته حيث تقع 30% منها في حوض النيل و44% منها في المغرب العربي و22% في الهلال الخصيب والبقية في شبه الجزيرة العربية.

51- إن معدل النمو السكاني العربي خلال السنوات من 1994 – 2004 بنحو2.4% متراجع من حوالي 2.6% خلال الفترة من 1985 _ 1994، ورغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الأعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم.

52- بلغت مجموع النفقات الحكومية الإجمالية في موازنات الدول العربية 0،093،242 مليون دولار خلال العام 2004 بينما بلغت الإيرادات 0،436،276 مليون دولار للسنة نفسها، وتبلغ السعودية أعلى معدل في

الإيرادات والنفقات بين مجموع الدول العربية حيث تبلغ إيراداتها 611،104 مليون دولار ونفقاتها 53،76 مليون دولار لسنة البحث 2004 أي مايعادل 368،1 إيرادات /النفقات وهومعدل مقبول جداً اقتصادياً.

17- ضرورة استناد الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية إلى المزايا النسبية للاقتصاد الوطني سواء أكانت مزايا ستاتيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها في المستقبل)، فإنخفاض نسبة المخاطرة في مثل تلك الأنشطة ربما سيحفز الشركات متعددة الجنسية والقطاع الخاص المحلي على الدخول في القطاع الصناعي.

18- ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد القومي، والعمل على إزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مجال الاستثمار الصناعي وبخاصة القيود المفروضة على الحصول على تراخيص الاستثمار الصناعي وتراخيص التوسع في الطاقة الإنتاجية التصميمية، وضرورة إزالة الصعوبات المفروضة على عملية الحصول على الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية، وصعوبات التمويل.

19- ينبغي لصانعي السياسات الاقتصادية في الدول العربية متابعة مؤشرات الاستثمار الدولية للاستفادة منها كأداة تقويمية، لرصد ومتابعة الوضع الاقتصادي لكل قطر على انفراد، كما أن هذه المؤشرات توفر تنبؤات رقمية، عن كل بلد في المدى القصير والطويل.

20- تشجيع نقل التجارب التنظيمية والتسويقية والتكنولوجية للشركات المتعددة الجنسية وبخاصة الشركات المنتجة للسلع الوسيطة، التي يمكن أن تساعد في تطوير القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

21- ضرورة اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية ليمكنها من مواجهة تحديات العولمة.

22- تعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية من خلال التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية ومجموعة الشركات الستراتيجية والتعاون الإقليمي.

23- أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات، كما إن البحث والتطوير العلمي كفيل بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنا بدعم البيئة السياسية، من خلال التوسع في إقامة المؤسسات البحثية المتخصصة والدعم المالي الحكومي وسن قوانين رعاية الباحثين.

24- تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربى عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية

والوشائج التى تحقق المنافع المتوازنة، وتتعهد جميع الاقطار العربية بالسعى إلى تحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية ولا يمكن تقليصها إلا بقرار من المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة.

25 – وضع أسس معاملة رأس المال والعمل العربى بما لايقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني فى كل قطر عربى موضع التنفيذ الفعلي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما.

26- تحقيق التوازن فى الحقوق والامتيازات والتسهيلات التى تمنح لعناصر الإنتاج العربية المساهمة فى التنمية العربية.

27- الالتزام باستراتيجية العمل العربى الاقتصادي المشترك وعقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها.

28- التعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات الجارية العربية على وفق أحكام اتفاقية صندوق النقد العربى، تحقيقاً لأهدافه في دعم سياسات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وربط رأس المال العربي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

29 – ضرورة التوصل إلى استخدام الدينار العربى الحسابى وتهيئة الظروف والمعالجات الاقتصادية لخلق منطقة نقدية عربية.

30- منح المشروعات العربية التكاملية المشتركة معاملة تفضيلية تجاه المشروعات الأجنبية فى البلاد العربية من حيث التمويل والتسويق.

31- التنسيق العربي المسبق فى دخول الأسواق الدولية لضمان الحصول على أفضل العروض للسلع الأساسية التى يقررها المجلس الاقتصادي العربي على وفق ستراتيجية عربية جماعية للتفاوض.

32- وضع سياسة عربية للتخزين الستراتيجى السلعى بالنسبة لمجموعة من السلع الرئيسة المنتجة والمستوردة.

33- تعمل البلدان العربية على أن يكون الهدف النهائى لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

34- بحث مشكلة نقل الأشخاص والبضائع بمختلف جوانبها وأبعادها وسبل تقوية ربط الدول العربية براً وبحراً وجواً.

35- جذب المزيد من السياحة الاجنبية إلى المنطقة من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع وما يتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية وتسهيلات الدخول إليها.

36- إدراك أن مواجهة مخاطر العولمة هي مسألة يصعب تحقيقها دون معالجة الاختلالات البنيوية للاقتصادات العربية، وأن الاختيار الحاسم يتمثل في وحدة اقتصادية بوصفها طوق النجاة من الأخطار التي تهدد مجمل الدول العربية مستقبلاً، وأن المطلوب مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين في العمل من أجل وضع القواعد والأسس لتكوين سوق اقتصادية عربية.
37- اعتماد الدول العربية على الطاقة كمصدر رئيس للثروة يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العربي، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها، والبحث عن مصادر بديلة لها كالطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية، وتطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

مفهوم الفساد

لم يعد الفساد ظاهره محليه وانما اضحى ظاهره عالميه ،لكنه يختلف من مجتمع الى اخر ،واشدانواع الفساد ضررا تلك التي تقع في المجتمعات النامي ولاسيما المجتمعات التي تفتقر الى وجود المنظمات غير الحكوميه ،وتلك التي لم تنضج بعد فيها موسسات المجتمع المدني، ،تلك المؤسسات التي تساعد على كشف الاثار السلبيه للفساد كما هوالحال في المجتمعات المتقدمه ،والفساد مصطلح له معان عده والتعامل مع هذه المساله هو تقسيمها وتحليلها الى عنصرها الكثيره ،وفي اوسع صوره يمكن القول بان الفساد هو سوء استخدام المنصب العام لغايات شخصيه وتتضمن قائمه الفساد على سبيل المثال لاالحصر الرشوه والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبيه والاحتيال والاختلاس واستغلال مال التعجيل وهو المال الذي يدفع لموظفي الحكومه التعجيل للنظر في امر خاص يقع ضمن نطاق اخصاصهم بقضاء امر معين وعلى الرغم من كثير من الناس ينزعون الى اعتبار الفساد خطيئه حكوميه الان الفساد موجود في القطاع الخاص ايضا ، بل ان القطاع الخاص متورط الى حد كبير في معظم ا شكال الفساد الحكومي ،واحد التعاريف المهمه الاخرى للفساد هو استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة مثل الرشوة والابتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين على الاقل ، ويشمل انوعا اخرى من ارتكاب الاعمال المحظورة التي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها منفردة ومن بينها الاحتيال والاختلاس ، وذلك عندما يقوم السياسيون وكبار المسؤلين بخصيص الاصول العامة لااستخدام خاص واختلاس الاموال العامة ويكون لذالك اثار معاكسة ومباشرة على التنمية الاقتصادية ، وعلية فان الفساد وحسب تعريف الامم المتحدة يشير الى سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ، كما يعرفة البنك الدولي على انة استغلال المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب شخصية

، ويعني المنصب العام كما يراه قانون البنك الدولي هو منصب ثقة ليتطلب العمل بما يقتضية الصالح العام [4]

التداعيات الاجتماعية للفساد الاداري والمالي على الدولة والمجتمع :

1- تراجع التقاليد الادارية :

لعل اهم نقطة اساسية يمكن الوقوف عليها في هذا المجال هو انهيار وتراجع التقاليد الادارية في المجتمع العراقي ولاسيما بعد عام 1990 حتى اصبحة تلك التقاليد تفتقر الى عنصر الاحساس بالمسؤولية الوظيفية من قبل الموضف والقائم على الادارة وسط تزايد وتفاقم المشكلات الاقتصادية في المجتمع فلم تعد الادارة العراقية تقوم بادورها ووظائفها بالشكل الذي ينسجم والخط الذي عرفتة الادارة خلال ثمانين عاما من عمر الدولة العراقية الحديثة حتى بدا الفساد يتوغل الى المؤسسات الحكومية بطريقة او باخرى وتراجعة سمعة الدولة العراقية في النزاها والتي كانت خلال عقد السبعينات تحتل المرتبة السابعة في النزاها بين دول العالم حتى اصبحت اليوم في مرتبة مخجلة بين الدول الفاسدة ان انهيار التقاليد الادارية لم يكن قد بدا مع انهيار النظام السابق انما بدا مظاهرة تظهر للعيان قبل ذالك بكثير حينما تفاقمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل مخيف لاسيما وان العراق خرج من حروب طويلة وعاش ظروف اقتصادية تركت تداعياتها على منظومة القيم الاجتماعية وبالتالي على منظومة القيم الادارية ، فوجدت كثير من المسؤلين الاداريين فرصتهم باستقلال مناصبهم وتحقيق مكاسب شخصية لدرجة صارت الظاهرة تشكل خطر محدقا على المجتمع بكاملة بعد ان تلاشت امال المجتمع تجاة قضايا الاعمار والبناء حتى صارت اي محاولة الاصلاح الدولة في الوقت الحاضر لايمكن النظر اليها الا على انها ترقيع ما تم خرابة في الوقت الحاضر ولعل اساس هذا الخراب او جوهرة هو خراب الانسان ذاتة التي اختلت موازينة تحت وطئة الضروف الصعبة وعدم توفر القدرة الازمة لتنفس الصعداء وهو مادى الى انهيار منظومة القيم الادارية وما نتج عنه بفتح الباب على مصراعية امام الفساد في ظل غياب المساءلة القانونية [5] .

- حرية واسعة للمسؤولين وقليل من المساءلة

لعل ابرز عوامل الفساد في المجتمعات النامية ومنها مجتمعنا هو تمتع المسؤولين بحرية واسعة في التصرف مقابل قليل من المساءلة، وهذا الامر يجعل أولئك المسؤولين يستغلون مواقعهم الادارية لتحقيق مكاسب شخصية وتلقي الرشوة والعمولات من القطاع الخاص مقابل تسهيل اعطائه مزيدا من المشروعات على حساب المجتمع، كما ان الكثير من المسؤولين جاءوا باقربائهم ومعارفهم وعهدوا اليهم كثير من المشاريع التي كان اغلبها مشاريع شكلية او وهمية ليقبضوا مقابلها

مبالغ هائلة دون ان يتخذ بحقهم اجراء قانوني صارم، ولعل هذا ما دفع كثير من المسؤولين الى التمادي في استغلال مناصبهم لتحقيق اغراض شخصية دون الالتفات الى الاضرار التي يلحقونها في المجتمع كما ان غياب المساءلة القانونية ادت الى تفاقم الظاهرة ومن ثم تاخر المجتمع وتوقف خطط التنمية الفعالة في الوقت الحاضر في الوقت الذي يكون فيه المجتمع بامس الحاجة الى نهضة حقيقية انقاذية بعد ان عاش حقبة عصيبة من الازمات والحروب.

3- اضطراب الحالة العامة في المجتمع:

لعل اهم عوامل الفساد في المجتمع العراقي هو استمرار حالة الاضطراب و تبوء عشرات الافراد مسؤوليات كبيرة في الدولة وخلال تعاقب الحكومات بعد عام 2003، مما جعل الكثير منهم يعد المنصب العام فرصة تاريخية لتحقيق مكاسب شخصية وهذا الامر ساعد فيما بعد على تفشي الفساد في مفاصل الدولة المختلفة يقابل ذلك ازدياد معدلات الفقر والبطالة والانحراف السلوكي وتخلف البلاد، كما اصبح لذلك تداعيات نفسية واجتماعية خطيرة على المجتمع، فازدادت الامراض النفسية وتفاقمت الازمات الاجتماعية والتوترات الاسرية لاسيما وان اليأس بدأ يدب في صفوف افراد المجتمع نتيجة غياب مؤشرات ايجابية للقضاء على الفساد وما تقوم به هيئة النزاهة في هذا المجال من عمل وطني ما زال يصطدم كل يوم بعقبات عدة، الا ان جهدها هذا يبقى ناقصا اذا لم يسانده المجتمع بكل اطيافه والا اصبحت تلك الجهود لا اهمية لها في ظل غياب المساءلة الشعبية.

4- ضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه المجتمع حاضرا ومستقبلا

من ابرز عوامل انتشار الفساد الاداري والمالي في المجتمع العراقي هو ضعف الشعور بالمسؤولية الوظيفية اتجاه تنمية وتقدم المجتمع وتسارع المسؤولين الى تحقيق مكاسب آنية شخصية على حساب قيم وتقاليد المجتمع حتى اصبح هناك تهديد مباشر للقيم الاخلاقية فيما يتصل بآليات التنشئة الاجتماعية للاجيال القادمة وهذا يظهر واضحا في تصرفات المسؤولين واصحاب النفوذ في المؤسسات المختلفة بعدم المبالاة باهمية الجانب السلوكي وهم يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية وبالتالي فان ذلك سيكون له نتائج سلبية على سلوك الاجيال القادمة حينما يتعلمونه خلال المشاهدة او خلال استماعهم له من المجتمع اومن وسائل الاعلام اذا لم توضع العلاجات اللازمة لتصحيح الاوضاع.

5- الفساد الاداري والمالي وتداعياته على مؤسسات الدولة

لاشك ان الادارة هي العمود الفقري للدولة، وهكذا ذهب المنظرون الاجتماعيون وابرزهم ماكس فيبر الى اعتبار التنظيم الرسمي يمثل حالة في غاية

الاهمية لبناء المجتمع الحديث، وقد وضع اسس ذلك من خلال وضع اصول ذلك التنظيم من الهرم الى القاعدة متضمنا قواعد ولوائح تحترم كل مفصل من مفاصله وبطريقة عقلانية وعلمية، وعندما كانت الادارة في المجتمعات النامية وهي مجتمعات تعاني من اخفاقات حقيقية على مستوى الفكر والاداء والممارسة فان امكانية تغلغل الفساد اليها يكون واردا على طول الزمن، وهكذا كان انهيار مؤسسات الدولة العراقية بعد عام 2003 قد فتح الباب على مصراعيه امام الفساد، وهي مسألة اضحت تهدد الاقتصاد الوطني وتضع الدولة امام امتحان صعب لاسيما في المرحلة المقبلة، اذا لم توضع اجراءات صارمة لمحاربة الفساد بكل اشكاله وبدون حصانة لاحد من خلال تفعيل القوانين الرادعة وتطبيقها بشكل عاجل وهذا لا يتم الا من خلال سيادة القانون واعادة هيبة الدولة والا بقيت تداعيات الفساد مستمرة وتزداد سوءا للتتضائل معها طموحات المواطنين في تحقيق معدلات متوقعة من التقدم فضلا عما يسببه الفساد من اعاقة تنفيذ المشاريع التنموية وتنشيط المشاريع غير المفصلية في المجتمع مما يؤدي الى تبديد اموال الدولة واختلاسها وسرقتها بطريقة مضللة من قبل الموظفين الفاسدين مما يحرم المجتمع من فرص الاستفادة من تلك الاموال في موضعها المناسب، كما يعود ذلك الى الخطأ الذي يرتكبه الجهاز الاداري في تعيين مثل هؤلاء الموظفين في الاماكن غير المناسبة مع ضعف المحاسبة والمساءلة وعدم فرض العقوبات الرادعة اتجاه أولئك المسيئين لحقوق المجتمع وبجانب آخر فان بعض الموظفين الذين يفتقدون الوعي الاجتماعي ويساعدون في انتشار بعض مظاهر الفساد حينما يقدمون الهدايا المالية والعينية للموظفين لقاء انجاز معاملاتهم التي قد تكون اصولية ولا تحتاج في انجازها لمثل هذا السلوك.[6]

نحو بناء استراتيجية وطنية للحد من الفساد الاداري والمالي

1- تعزيز الانتماء الوطني.

ان الخطوة الاولى التي يمكن اتباعها في طريق بناء استراتيجية وطنية للحد من الفساد الاداري والمالي على الدولة والمجتمع هي تعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة كاساس حقيقي للعلاقة بين الانسان والدولة، وهي مسألة تبدوا للوهلة الاولى محط تاييد للمجتمع وامر متفق عليه بين كل اطياف المجتمع العراقي من حيث الاطار العام او من حيث الشكل الا ان المسألة ذاتها ليست بالسهولة المرنة التي تبدو على لسان المجتمع عندما ياخذ بنظر الاعتبار تصارع المصالح والارادات بين القوى السياسية في الساحة العراقية اليوم التي لاتزال في حقبة التخندق للحصول على مكاسب خاصة وتكوين قاعدة تستند عليها في الحصول على المزيد من المكاسب الا ان هذه القضية ذاتها بدأت تفقد معناها امام تصاعد درجة الوعي الاجتماعي ازاء ترجيح الانتماء الوطني على الانتماءات الفرعية الاخرى.

2- بلورت رأي عام شعبي يرفض الفساد

عندما تتضح حقيقة الانتماء الوطني كمعيار اساسي في العلاقة بين افراد المجتمع والدولة وتحل اشكالية العلاقة المتنافرة المزمنة بين المواطن والحكومة، عندئذ يكون من المناسب تحشيد الرأي العام لفضح اساليب الفساد وانتهاكات حقوق الانسان ويكون للاعلام ومنظمات المجتمع المدني وعلماء الدين واجهزة الدولة المختلفة قدرة حقيقية في بلورة وعي شعبي حقيقي يحارب الفساد ويعتبره داءا ينبغي التخلص منه، واعتبار ذلك خطوة جوهرية للحد من الظاهرة وتداعياتها الاجتماعية على حاضر ومستقبل المجتمع ليفتح الطريق امام برامج التعمير والتنمية المزمع القيام بها في مجتمع بامس الحاجة اليها.

3- ارساء قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان

لايمكن القيام بتلك الخطوات بشكل فعال دون ارساء قواعد الديمقراطية، وجعل صوت المعارضة حاضرا يحتج على كل ممارسات التي لا تتفق وتطلعات المجتمع العراقي، فالديمقراطية المطلوبة في هذا المجال هي الديمقراطية القائمة على اساس احترام اختيار الشعب لحكومته وشكل الحكم الذي يختاره واحترام الرأي الاخر والنظر الى اعضاء الحكومة على اساس انهم موظفين يقومون بادوارهم لخدمة المجتمع وليس اسيادا عليه، وان هناك معارضة واعية داخل البرلمان تعمل على اساس المصلحة الوطنية اولا واخيرا هدفها تقويم العمل الحكومي واصلاحه خدمة للصالح العام وينبغي ان نعزز هذا بقوانين تحمي ذلك الاجراء وتجعل الرأي المعارض نافذا ومحترما طالما يبغي مصلحة الجميع.

4- محاربة الفقر والبطالة

اذا تمكن المجتمع من تحقيق تقدم حقيقي بالمجالات اعلاه سيكون قادرا على وضع خطة استراتيجية وطنية لمحاربة البطالة والتخفيف من وطأة الفقر على المجتمع وعلى الرغم من كون البطالة مشكلة عالمية كما هي مشكلة الفقر الا ان انهيار مؤسسات الدولة الانتاجية منها والادارية قد جعل عملية ضبط البطالة في غاية الصعوبة اذ تشير بعض الصلاحيات الى بعض الاحصائيات ارتفاع نسبتها في المجتمع الى اكثر من 40% في حين تشير احصائيات اخرى على ارتفاعها الى اكثر من 50% ومهما يكن من امر فان هذه النسب تبدوا مخيفة وتحتاج الى وقفة وطنية صادقة من قبل كل المؤسسات الوطنية والشعبية على السواء وبهذا فان العلاقة بين الفساد والبطالة هي علاقة متداخلة، فالفسادالاداري والمالي قد عرقل وعطل اقامة مشاريع حقيقية تستوعب آلاف العاطلين عن العمل لاسيما وان مظاهر الفساد قد انتشرت بشكل اساسي حينما اخذ الترويج لمشاريع سطحية غير مفصلية، فلاتزال

المؤسسات الصناعية والانتاجية تعاني من ركود انتاجي، كما لاتزال المؤسسات الخدمية غير القادرة على تلبية حاجات الناس في ظل تصاعد وتيرة العنف والتخريب، كما ان الكثير من المؤسسات الحكومية قد فقدت آليات العمل الاداري الانسيابي، فهي تعمل على استبدال خططها وموظفيها لمجرد استبدال وزير مكان آخر الامر الذي الحق الضرر بهذه المؤسسات من حيث الاداء والخبرة وكذلك في عدم قدرتها على وضع آليات جدية لمعالجة البطالة والفقر كمشكلات قائمة.

5- الاستفادة من الجهود الدولية

تؤكد العديد من قرارات الامم المتحدة سواء الصادرة عن الجمعية العامة او من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام بقضية محاربة الفساد، ويأتي هذا الاهتمام في اطار الاقتناع بعدد من الامور منها ان قضية الفساد تهدد امن المجتمعات وتحد من قيم الديمقراطية وتعرقل عمليات التنمية، كما يرتبط الفساد بباقي اشكال الجريمة وبالتحديد الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما في ذلك قضية غسيل الاموال، كما اضحى الفساد ظاهرة عابرة للحدود القومية كما باتت هناك قناعة بتطوير معايير لتقديم المساعدات التقنية للارتفاع بمستوى التنظيم الاداري وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة وبناء على ذلك صدر عن الامم المتحدة العديد من القرارات لمواجهة هذه الظاهرة فهناك القرار 45/121 في 14/ك1/1990 والقرار 46/152 في /ك1/1991 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1992/22 في 30/تموز/1992 و 1993/32 في 27/تموز/1993 ثم القرار 1995/14 في 24/تموز/1995 بشأن اجراءات مقاومة الفساد والقرار 1998/16 في تموز/1998 ايضا بشأن مقاومة الفساد. وقد كانت الامم المتحدة قد اعدت في 2003/10/22 اول اتفاقية دولية لمكافحة الفساد بعد عامين من المفاوضات وعرضت الاتفاقية على الامم المتحدة للتصديق عليها رسميا بعد ان وقع عليها 95 دولة من بينها الولايات المتحدة الامريكية يضاف الى ذلك جهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارية العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والاتحاد الاوربي ومنظمة الدول الامريكية ومنتدى دافوس ومنظمة الشفافية الدولية[8].ووفق لتلك الجهود يقع على الدولة العراقية مسؤولية الاستفادة منها والتعامل مع القوانين الدولية والاستفادة ايضا من الابحاث والدراسات بهذا الشأن بالتقليل من تداعيات الفساد على المجتمع والدولة لاسيما وان العراق في مرحلته الانتقالية بحاجة ماسة لكل الخبرات والاستشارات الضرورية للحد من هذه الظاهرة ومعالجة آثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع

6- ضرورة دعم جهود هيئة النزاهه العراقيه :

لا يمكن الخلاص من اثار هذه الظاهره وانجاح اي خطه للحد من تداعيات الفساد الاجتماعيه الا بتقديم الدعم الكبير لجهود النزاهه شعبيا ورسميا ،وبدون هذا التعاون تبقى الخطه ناقصه لاسيما وان هيئه النزاهه تعد البوابه الوطنيه لمحاربة الفسادومحاسبة اصحابه وفق القوانين الازمه ،وهي خطوه بحاجه الى اسناد حكومي وشعبي فعال وهذا ليس با لامر السهل مع تشابك المصالح مما يفرض انتفاضه عارمه على الذات وتقديم مصلحة المجتمع والبلد على كل اعتبار.